

المادة 4 : الودائع الاختيارية للأموال هي المبالغ المودعة لدى الخزينة العمومية من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، في حساباتهم المفتوحة لدى كتابات الخزينة العمومية، وتسمى "أموال الخواص".

كيفية تسيير حسابات إيداع الأموال

المادة 5 : يخضع فتح حساب إيداع الأموال لدى مصالح الخزينة العمومية إلى إعداد ملف من طرف الطالب، يحدد مضمونه، بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

المادة 6 : تغلق حسابات إيداع الأموال في الحالات الآتية :

- بنص تشريعي أو تنظيمي ينص على غلق الحساب،
- بتوقف صاحب الحساب عن النشاط أو وفاته،
- بطلب من صاحب الحساب،
- بتحويل حساب الإيداع إلى كتابات محاسب عمومي آخر،
- عندما لا يعرف حساب الخواص أي حركة لمدة سنة.

المادة 7 : تتم دراسة ملف طلب فتح أو غلق حساب إيداع الأموال لدى الخزينة العمومية في أجل لا يتجاوز عشرة (10) أيام، ابتداء من تاريخ استلام الطلب.

عند انقضاء الأجل المنصوص عليها أعلاه، ولم يكن أي رد، يعتبر طلب فتح أو غلق حساب الإيداع مقبولا.

المادة 8 : تنفذ عمليات إيداع وسحب الأموال على مستوى الخزينة العمومية وفق قواعد المحاسبة العمومية.

المادة 9 : تحدد وسائل وأدوات الدفع لتأهيل حركة حسابات إيداع الأموال على مستوى الخزينة العمومية بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

المادة 10 : يمكن المحاسب المكلف بتسيير حسابات إيداع الأموال تنفيذ معارضة على حساب إيداع الأموال المعني.

كما يمكنه تنفيذ المعارضة إذا عاين وجود عمليات مشبوهة غير مطابقة للقوانين والأنظمة.

المادة 11 : تتم تصفية حساب إيداع الأموال محل المعارضة بمجرد تنفيذ المعارضة.

المادة 12 : يتم في نهاية كل شهر، وبطلب من متعاملي الخزينة، إعداد مستخرج للحساب يبين جميع العمليات التي تم إجراؤها على حسابات إيداع الأموال الخاصة بهم.

المادة 13 : يمكن أن تترتب على الأموال المودعة لدى الخزينة العمومية فوائد يحدد معدلها بموجب قانون المالية.

مرسوم تنفيذي رقم 93-24 مؤرخ في 12 شعبان عام 1445 الموافق 22 فبراير سنة 2024، يحدد فئات متعاملي الخزينة وكيفية تسيير حسابات إيداع الأموال.

إنّ الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 112-5 و 141 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 19 صفر عام 1416 الموافق 17 يوليو سنة 1995 والمتعلق بمجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 23-07 المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023 والمتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، لا سيما المادة 68 منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 23-404 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1445 الموافق 11 نوفمبر سنة 2023 والمتضمن تعيين الوزير الأول،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 23-119 المؤرخ في 23 شعبان عام 1444 الموافق 16 مارس سنة 2023 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 68 من القانون رقم 23-07 المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023 والمتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد فئات متعاملي الخزينة وكيفية تسيير حسابات إيداع الأموال.

متعاملو الخزينة

المادة 2 : تطبيقا لأحكام المادة 68 من القانون رقم 23-07 المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023 والمذكور أعلاه، متعاملو الخزينة هم الهيئات والخواص الذين يودعون بصورة إلزامية أو اختيارية الأموال في الخزينة، أو الذين يرخص لهم بالقيام بعمليات الإيداع والسحب، إما تطبيقا للقوانين والأنظمة وإما بموجب اتفاقيات.

المادة 3 : الودائع الإلزامية للأموال هي المبالغ التي يتوجب على متعاملي الخزينة إيداعها في حساب إيداع الأموال المفتوح لدى الخزينة العمومية.

المادة 16: تسري أحكام هذا المرسوم بعد ستة (6) أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة 17: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
حرر بالجزائر في 12 شعبان عام 1445 الموافق 22 فبراير سنة 2024.

محمد النذير العربي

المادة 14: باستثناء حالة ترخيص ممنوح من طرف الوزير المكلف بالمالية، لا يمكن فتح أكثر من حساب لكل متعامل خزينة.

المادة 15: يشترط على أصحاب حسابات إيداع الأموال أشخاصا طبيعيين كانوا أو معنويين، الإقامة في الجزائر.

مراسيم فردية

مرسوم رئاسي مؤرخ في 16 شعبان عام 1445 الموافق 26 فبراير سنة 2024، يتضمن تعيين سفير وممثل دائم بالبعثة الدائمة للجزائر بجنيف (الكونفدرالية السويسرية).

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 16 شعبان عام 1445 الموافق 26 فبراير سنة 2024، يعين السيد رشيد بلادهان، سفيرا وممثلا دائما بالبعثة الدائمة للجزائر بجنيف (الكونفدرالية السويسرية)، ابتداء من 15 فبراير سنة 2024.



مرسوم رئاسي مؤرخ في 16 شعبان عام 1445 الموافق 26 فبراير سنة 2024، يتضمن تعيين سفير فوق العادة ومفوض للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 16 شعبان عام 1445 الموافق 26 فبراير سنة 2024، يعين السيد عبد الفتاح دغوم، سفيرا فوق العادة ومفوضا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بمدير (مملكة إسبانيا)، ابتداء من 13 ديسمبر سنة 2023.



مرسوم رئاسي مؤرخ في 16 شعبان عام 1445 الموافق 26 فبراير سنة 2024، يتضمن تعيين نائب مدير بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 16 شعبان عام 1445 الموافق 26 فبراير سنة 2024، يعين السيد مفتاح محادي، نائب مدير لإدارة واستغلال الأنظمة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

مرسوم رئاسي مؤرخ في 16 شعبان عام 1445 الموافق 26 فبراير سنة 2024، يتضمن إنهاء مهام سفير مستشار بوزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 16 شعبان عام 1445 الموافق 26 فبراير سنة 2024، تنهى ابتداء من 7 فبراير سنة 2024، مهام السيد مولود حماي، بصفته سفيرا مستشارا بوزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج.



مرسومان رئاسيان مؤرخان في 16 شعبان عام 1445 الموافق 26 فبراير سنة 2024، يتضمنان إنهاء مهام سفيرين فوق العادة ومفوضين للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 16 شعبان عام 1445 الموافق 26 فبراير سنة 2024، تنهى ابتداء من 20 نوفمبر سنة 2023، مهام السيد عبد الفتاح دغوم، بصفته سفيرا فوق العادة ومفوضا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بكوناكري (جمهورية غينيا)، لتكليفه بوظيفة أخرى.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 16 شعبان عام 1445 الموافق 26 فبراير سنة 2024، تنهى ابتداء من 15 فبراير سنة 2024، مهام السيد رشيد بلادهان، بصفته سفيرا فوق العادة ومفوضا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ببرازيليا (جمهورية البرازيل الفيدرالية)، لتكليفه بوظيفة أخرى.